الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٢/٢
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٤/١٤
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

أزمة الهجرة والنزوح في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٨

The Migration And Displacement Crisis In Iraq For The Period 2010-2018

الباحث: ظافر ناظم محمد أ.د. هشام عزالدين مجيد
Zafir Nazim Muhammad Prof. Dr. Hisham Ezz El-Din Majeed
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
College of Political Science /University of Baghdad
hesham14@copolicy.uobaghdad.edu.iq
hesham14@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص:

تناولت هذه الدراسة أزمة الهجرة والنزوح القسري في العراق خلال المدة الممتدة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨. سلطت الدراسة الضوء على الأطر التشريعية والتنظيمية التي أطرت الاستجابة الحكومية للأزمة، وفي مقدمتها السياسة الوطنية لعام ٢٠٠٨، وقانون وزارة الهجرة والمهجرين رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩، وقانون التعويضات رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩. كما حُلل الأداء التنفيذي والميداني والمالي للمؤسسات الحكومية والقطاعية، لا سيما خلال ذروة الأزمة الإنسانية الشديدة في أعقاب سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي وما تلاها من عمليات التحرير (٢٠١٤-٢٠١٨). ورصدت الدراسة التحديات الإدارية والمالية والأمنية والحدود التمويلية التي رافقت توزيع المنح والإغاثة وعرقلت مسارات العودة. كما قدم البحث دراسة استشرافية من ثلاثة سيناريوهات مستقبليّة لحسم ملف النزوح تحقيقاً للعودة الطوعية والاستقرار المستدام. وتوصلت الدراسة إلى أن إنهاء أزمة النزوح وترسيخ الاستقرار الداخلي يرتبطان بصورة وثيقة بتفعيل العدالة الانتقالية، وتوفير التخصيصات المالية للإعمار، وتحييد الملف الإنساني عن التجاذبات والمحاصصة السياسية.

الكلمات المفتاحية: النزوح القسري، الهجرة الداخلية، إدارة الأزمات الإنسانية، العراق ، وزارة الهجرة والمهجرين، السياسة الوطنية للنزوح.

Abstract:

This study examines the crisis of migration and forced displacement in Iraq during the period between 2010 and 2018. The research highlights the legislative and regulatory frameworks governing the governmental response, notably

the 2008 National Policy, the Law of the Ministry of Displacement and Migration No. 21 of 2009, and the Compensation Law No. 20 of 2009. It analyzes the executive, field, and financial performance of governmental and sectoral institutions, particularly during the peak of the acute humanitarian crisis following the control of the terrorist organization "ISIS" and the subsequent liberation operations (2014–2018). The study monitors the administrative, financial, and security challenges as well as funding limitations associated with relief distribution that hindered return pathways. Furthermore, the paper offers a prospective analysis presenting three future scenarios to resolve the displacement file, aimed at achieving voluntary return and sustainable stability. The findings indicate that concluding the displacement crisis and consolidating domestic stability are intrinsically linked to activating transitional justice, securing reconstruction funds, and depoliticizing the humanitarian response .

Keywords: Forced displacement, internal migration, humanitarian crisis management, Iraq, Ministry of Migration and Displacement, National Displacement Policy.

أولاً: المقدمة

تعد أزمة الهجرة والنزوح الداخلي في العراق عقب التحولات السياسية الهيكلية لعام ٢٠٠٣ واحدة من أكثر الكوارث الإنسانية والأمنية والديموغرافية تعقيداً في تاريخ الدولة العراقية الحديث والمعاصر. لم تكن حركة السكان القسرية مجرد نتيجة

عرضية أو هامشية للعمليات العسكرية المتعاقبة، بل تحولت في محطات مفصلية إلى أداة للصراع السياسي الصريح، والفرز الطائفي والعرقي، وإعادة التشكيل الديموغرافي للمناطق والمحافظات.

وقد فرضت هذه التحولات الجسيمة أعباء استثنائية على المنظومة الإدارية والمؤسسات الحكومية، ما استدعى استجابةً تشريعية، وتنفيذية، وإجرائية متكاملة لمواجهة الآثار الكارثية الناجمة عن موجات النزوح المتعاقبة، لا سيما في أعقاب أحداث العنف الطائفي (٢٠٠٦-٢٠٠٨) وسيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي على مساحات واسعة من البلاد عام ٢٠١٤. إن دراسة الحوكمة والنزاهة في هذا السياق تعني قراءة القدرة المؤسسية للدولة على الاستجابة للأزمات المركبة، وتتبع مدى نجاعة القوانين والأنظمة الصادرة في حماية الفئات الهشة، إضافة إلى إبراز الحدود الفاصلة بين أداء الأجهزة الرسمية وبين التعقيدات السياسية والأمنية والميدانية وتحديات الفساد الإداري والمالي.

لقد مر النزوح الداخلي في العراق بمراحل متعددة كشفت عن تباين كبير في الأدوات الحكومية المستعملة للتعامل معه؛ فبينما اتسمت المراحل الأولى بالارتباك وضبط الحركة ضمن أطر طارئة، انتقلت الدولة في مراحل لاحقة إلى تأسيس أطر تنظيمية ومؤسسية مثل إنشاء وزارة الهجرة والمهجرين واعتماد السياسة الوطنية لعام ٢٠٠٨. إلا أن الضغط الهائل الذي ولدته موجة ٢٠١٤ بتهجير ما يزيد على ٣.٣ مليون مواطن أعاد الأزمة إلى واجهة العجز المالي والإداري وشبهات الفساد وتحديات الشفافية وتغليب المصالح الضيقة.

أهمية البحث : تتناول أهمية هذا البحث من محاور علمية وعملية عدة تتصل بالواقع السياسي والإداري العراقي:

- **الأهمية العلمية والتحليلية:** إغناء المكتبة الأكاديمية والسياسية العراقية بدراسة مستلة وموثقة تشخص وتستقرئ مدى تطبيق آليات الحوكمة والنزاهة في إدارة الأزمات الإنسانية المركبة، وتحليل العلاقة بين هشاشة النظام السياسي وتفاقم سوء الإدارة في ملف التهجير القسري.
- **الأهمية العملية والتطبيقية:** تزويد صناع القرار والجهات المعنية (كوزارة الهجرة والمهجرين، وهيئة النزاهة، واللجان البرلمانية المختصة، والمنظمات الدولية) بتقييم علمي شامل للثغرات التشريعية والتنفيذية وآليات الشفافية، بما يسهم في صياغة استراتيجيات دائمية لحسم ملف النزوح وضمان العودة الطوعية الآمنة وإيقاف الهدر المالي والإداري المتواصل.

اشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس التالي: "إلى أي مدى أسهمت معايير الحوكمة والنزاهة في توجيه السياسات الحكومية والمؤسسية لمعالجة أزمة النزوح الداخلي والهجرة القسرية في العراق للفترة (٢٠٠٣–٢٠١٨)، وما هي أبرز العقبات الإدارية والمالية والسياسية التي حالت دون الإغلاق النهائي لهذا الملف الإنساني المعقد؟" ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية الشاملة:

١. ما المرجعية القانونية والتشريعية وقواعد الحوكمة التي اعتمدتها الدولة العراقية للتعامل مع حقوق النازحين والمهجرين قسراً ومدى ملاءمتها للمعايير الدولية؟
٢. كيف تفاعلت الوزارات والمؤسسات القطاعية ميدانياً مع موجات النزوح

المتلاحقة بعد عام ٢٠١٤ تحديداً وما حجم التشتت التنفيذي وإشكالات الشفافية الحاصلة؟

٣. ما أثر التجاذبات السياسية، ونظام المحاصصة، وشبهات الفساد، والتغيرات الديموغرافية، والتأثيرات الإقليمية في إعاقة خطط الاستقرار والعودة المستدامة؟

٤. ما هي الحصيلة المالية للإنفاق الحكومي الموجه لملف النازحين وما مدى خضوعها للرقابة والنزاهة، وما هي السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لحسم ملف النزوح الداخل

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: "إن إدارة ملف النزوح القسري والهجرة الداخلية في العراق تميزت بوجود أطر تشريعية ومؤسسية مقبولة، إلا أن الأداء الإجرائي والتنفيذي واجه عجزاً كبيراً واختلالات حادة في جوانب الحوكمة والنزاهة بسبب تغليب التوافقات المحاصصية، وتسييس الملف، وضعف التخصيصات المالية وإجراءات الرقابة، وغياب المصالحة المجتمعية الفعالة في مناطق العودة."

الدراسات السابقة: تناولت العديد من الأدبيات موضوع النزوح في العراق؛ حيث ركزت دراسة (مفتن، ٢٠١٨)[1] على التوزيع الجغرافي للنازحين وسياسات الدعم الإغاثي، في حين ركزت دراسة (جاسم، ٢٠١٦)[2] على التحولات الديموغرافية وأثرها في الاستقرار السياسي. وتتميز هذه الدراسة بجمعها بين البعد المؤسسي، وتحليل الحوكمة والنزاهة، والتقييم التشريعي والمالي للتجربة العراقية الشاملة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٨.

منهجية البحث: تعتمد الدراسة على المناهج العلمية التالية:

١. المنهج الوصفي التحليلي: لوصف ظاهرة النزوح القسري وتقييم واقع المؤسسات التنفيذية، وتحليل القرارات والتشريعات والبيانات الإحصائية والمالية الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية والمنظمات الدولية.
٢. منهج تحليل السياسات العامة: لتقييم كفاءة ومخرجات البرامج والخطط الحكومية ومدى التزامها بمعايير الحوكمة والشفافية (كالسياسة الوطنية لعام ٢٠٠٨)[3]، وبيان مدى مطابقتها للواقع الإجرائي والميداني وتحديد كوامن الخلل والتشتت المؤسسي.
٣. المنهج التاريخي: لتتبع المسار الزمني والتطور المتسلسل لأزمة النزوح والهجرة في العراق عبر محطاتها الرئيسة للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٨).

المبحث الأول:الإطار المفهومي والتشريعي للنزوح ومبادئ الحوكمة بعد عام ٢٠٠٣

تعد أزمة الهجرة والنزوح الداخلي في العراق عقب عام ٢٠٠٣ نموذجاً صارخاً للأزمات الإنسانية والسياسية المركبة التي نتجت عن انهيار مؤسسات الدولة، وتصاعد موجات العنف المسلح، وانتشار الجماعات الإرهابية. لم تقتصر آليات التهجير القسري على كونها نتائج جانبية للعمليات العسكرية، بل استُخدمت في كثير من المراحل كأداة هندسة ديموغرافية وسياسية لطرد المكونات السكانية وإحداث فرز طائفي وعرقي لمناطق جغرافية واسعة، مما استدعى البحث في أسس الحوكمة ومستوى نزاهة الاستجابة الحكومية.

المطلب الأول: التحول الهيكلي لأزمة النزوح وتطور السياسة الوطنية (٢٠٠٨)

نشأت أولى موجات النزوح الواسعة في العراق في أعقاب أحداث التفجيرات الطائفية عام ٢٠٠٦ لا سيما بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء وما تلاها من أعمال عنف قسري استهدفت الأفراد والمجتمعات بناءً على الهوية المذهبية والدينية. وتسببت هذه الموجة بتشرد مئات الآلاف من الأسر وتفريغ أحياء كاملة في بغداد وبعض المحافظات المختلطة.

ورداً على استمرار تداعيات هذه الظاهرة وتعاظم ضغوط المجتمع الدولي، أقرت الحكومة العراقية في تموز/يوليو ٢٠٠٨ "السياسة الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي"[3] لتكون المرجع التشريعي والإجرائي الأول لتنظيم حماية النازحين وضمان حقوقهم الأساسية استناداً إلى المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي الصادرة عن الأمم المتحدة والدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.[4]

تضمن الإطار التوجيهي للسياسة الوطنية لعام ٢٠٠٨ الحقوق والالتزامات السياسية والتنفيذية والتنظيمية الآتية:

- **حق المشاركة السياسية والانتخابية:** كفلت السياسة المكرسة للنازحين التمتع الكامل بحقوقهم المدنية والسياسية، وعلى رأسها حق التصويت والترشيح في الانتخابات العامة والمحلية دون إجبارهم على العودة القسرية لمناطقهم الأصلية، إضافة إلى إشراكهم في وضع الخطط والمشاريع المتعلقة بالعودة الطوعية أو الاندماج المحلي. وقد أرسى هذا الحق آليات الاقتراع الشرطي للنازحين داخل المخيمات ومناطق نزوحهم.
- **تطبيق مبدأ المساواة وحظر التمييز:** التأكيد المباشر على المادة (١٤) من

الدستور العراقي[4] لضمان تقديم المساعدات الإغاثية والخدمات الأساسية للمتضررين دون تمييز قائم على العرق، أو الدين، أو المذهب، أو الجنس، أو الانتماء السياسي، مع التجريم الصريح لاستغلال الأزمة الإنسانية لتحقيق أهداف سياسية أو مكاسب عسكرية أو انتخابية.

- **حظر التهجير والإخلاء القسري:** التزام الدولة بحماية جميع المواطنين من الإخلاء التعسفي، وحظر هدم المنازل أو الاستيلاء على الممتلكات الخاصة، وتكليف الأجهزة الأمنية بمهمة تأمين البيئات السكانية للحيلولة دون تفريغها ديموغرافياً ومنع التغيير السكاني القسري.
- **تبسيط الإجراءات ووثائق الإثبات الرسمية:** استحدثت الحكومة آليات مرنة عبر دوائر الجوازات والأحوال المدنية لتسهيل إصدار واستبدال مستمسكات الأحوال المدنية، وجوازات السفر، وسندات الملكية التي فقدت أو تضررت أثناء موجات التهجير والعنف المسلح.
- **حماية الملكية العقارية وآليات التعويض:** تأسيس أطر قانونية ولجان قضائية متخصصة مثل هيئة حل النزاعات الملكية العقارية واللجان الفرعية للتعويضات للنظر في النزاعات العقارية الناجمة عن الاستيلاء غير المشروع وإعادة الأراضي والمنازل لمالكيها الشرعيين، أو منحهم تعويضات مالية عادلة ومناسبة وفق التقييمات القانونية الرسمية.
- **تأمين الخدمات الأساسية والرعاية النفسية:** إدماج النازحين في شبكات الرعاية الاجتماعية، وتأمين الخدمات الصحية المجانية، وإنشاء مراكز متخصصة للدعم النفسي والاجتماعي للتعامل مع الصدمات الناتجة عن

التهجير وفقدان الذوي والممتلكات.

- **الحفاظ على وحدة الأسرة وسبل العيش:** التزام المؤسسات الحكومية بعدم تفريق أبناء الأسرة الواحدة أثناء النزوح والإيواء، وتأمين فرص العمل والتشغيل للنازحين في بيئات استقرارهم الحالية أو في مناطق عودتهم لإعادة دمجهم اقتصادياً.

المطلب الثاني: المنظومة التشريعية والقوانين النافذة الخاصة بالتهجير القسري

اعتمدت الدولة العراقية على مجموعة استثنائية ومتداخلة من النصوص الدستورية، والقوانين الخاصة، والقرارات الحكومية لمواجهة التداعيات القانونية والاجتماعية لأزمة النزوح، بغية إيجاد أطر ذات صلة بحماية الضحايا وتأمين حقوقهم وإعادة تنظيم الملكيات العقارية:

١. **الضمانات والدعامات الدستورية (دستور عام ٢٠٠٥):** يُعد الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥[4] المظلة القانونية والأخلاقية الأولى الحاضرة لكافة أشكال التهجير والفرز السكاني. أقر الدستور في المادة (١٤) مبدأ المساواة المطلقة بين العراقيين دون تمييز بسبب الجنس أو العرق، أو القومية، أو الأصل، أو اللون، أو الدين، أو المذهب، أو المعتقد. وجاءت المادة (٢٤) لتؤكد حرية التنقل والسكن والإقامة داخل العراق وخارجه، حاطةً بأية تقييدات تحد من إرادة المواطن في اختيار مكان سكنه، فيما نصت المادة (٤٤) صراحةً على حظر منع أي مواطن من التنقل أو إجباره على الإقامة في مكان معين إلا وفق أحكام القانون والقضاء. فضلاً عن ذلك، ضمنت المادة (١٢٥) حماية الحقوق الإدارية والسياسية والتعليمية والثقافية للقوميات والمكونات المختلفة، وهو نص مباشر

لمنع ممارسات الهندسة الديموغرافية والتهجير الطائفي والعرقي.

٢. **قانون وزارة الهجرة والمهجرين رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩:** يُمثل هذا القانون[5] الركيزة المؤسسية والتنفيذية التي أطرت العمل الحكومي تجاه الملف. هدف القانون إلى رسم الاستراتيجية الوطنية الشاملة لإغاثة، وإيواء، وإعادة توطين المهجرين والنازحين داخلياً، فضلاً عن تقديم المساعدات المادية والعينية وتهيئة ظروف العودة الطوعية الآمنة. أوجب القانون على الوزارة إنشاء قواعد بيانات موحدة وشاملة لرصد وتتبع تحركات السكان والتنسيق العملياتي مع المنظمات الدولية والمؤسسات الأممية. كما وضع القانون الأطر الحاكمة للحلول الدائمة عبر تحديد ثلاثة مسارات استراتيجية: العودة الطوعية للديار الأصلية، أو الاندماج المحلي في المجتمعات المستضيفة، أو إعادة الاستقرار والتوطين في مناطق أخرى داخل البلاد بناءً على الإرادة الحرة للمواطن.

٣. **التكييف الجنائي والتكييف القضائي للتهجير القسري:** على الرغم من خلو قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل[6] من نص صريح يجرم "التهجير القسري" بالمسمى اللفظي المباشر، إلا أن المنظومة القضائية اعتمدت على تكييف الأفعال المكونة للتهجير من خلال تطبيق نصوص جنائية نافذة. عولجت هذه الأفعال بموجب المادة (١٩٤) المتعلقة بتشكيل العصابات المسلحة وإرهاب السكان، والمادة (٤٢١) المعاقبة على الجرائم المرتبطة بالخطف والاحتجاز التعسفي، والمادة (٤٢٨) الخاصة باقتحام الدور والمنازل باستخدام التهديد والإكراه، والمادة (٤٧٨) المتعلقة بالابتزاز المالي وسلب العقارات قسراً. كما طبقت أحكام المادة (٣٣٤) بحق الموظفين والمسؤولين الذين يستغلون

الوظيفة العامة لإجبار المواطنين على ترك منازلهم أو لتمرير مخططات التغيير السكاني.

٤. **القرارات والأوامر الاستثنائية والقرارات الديوانية:** نسقت السلطات التنفيذية لسد الثغرات التشريعية عبر إصدار حزمة من القرارات التنفيذية السريعة. شكلت "اللجنة العليا لإغاثة ودعم النازحين" بموجب أطر تنظيمية حكيمة لمنح وزارة الهجرة والوزارات المساندة مرونة عالية في تخصيص وصرف الأموال والموارد الإغاثية بعيداً عن التعقيدات البيروقراطية. فضلاً عن تأسيس صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية المعتمد بموجب الموازنات الاتحادية لتوجيه القروض والمنح الدولية نحو البنى التحتية للمناطق المحررة.

المطلب الثالث: تقييم الكفاءة التشريعية ومبادئ النزاهة والحوكمة

بالرغم من اتساع الخارطة التشريعية والقانونية المكرسة لمعالجة ملف النزوح والتهجير القسري، إلا أن الأداء التطبيقي في الميدان اصطدم بعوائق واختلالات هيكلية تتعلق بضعف الحوكمة والشفافية أضعفت من قدرة هذه القوانين على حسم الملف بشكل دائم:

- **التداخل المؤسسي وتشتت الصلاحيات:** أدى التداخل التنفيذي بين وزارة الهجرة والمهجرين واللجنة العليا لإغاثة النازحين، والوزارات الخدمية (كالتربية والصحة والبلديات)، والمؤسسات الأمنية، إلى تباطؤ اتخاذ القرارات الإغاثية والإدارية. وقد تفاقمت هذه المشكلة جراء ضعف مستوى التنسيق العملياتي بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق التي احتضنت الكتلة الأكبر من المخيمات والنازحين.

- **التعقيدات البيروقراطية وحرمان الحقوق المدنية:** واجه مئات الآلاف من النازحين صعوبات حادة في استرداد أو إصدار المستمسكات الثبوتية الرسمية كهويات الأحوال المدنية، وجوازات السفر، وسندات الملكية العقارية نتيجة فقدانها أثناء الفرار أو تلفها خلال العمليات العسكرية. وقد أدت إجراءات التدقيق الأمني الشديدة والمطولة إلى حرمان شريحة واسعة من العوائل من استلام منح المساعدة المالية، والتدقيق الانتخابي، والاستفادة من خدمات الرعاية الاجتماعية.
- **ضعف الرقابة وآليات الشفافية والتعويضات:** واجهت آليات التعويض المعتمدة بموجب القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩ المعدل[7] (قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية) ببطء شديد تراكمت على إثره مئات الآلاف من المعاملات في اللجان الفرعية والمركزية. وقد أسهم التمويل المالي المحدود وتأخر إطلاق الموازنات في شلل عملية صرف التعويضات للمواطنين. كما أدى ضعف الشفافية ورقابة هيئة النزاهة والديوان الأعلى للرقابة المالية إلى نشوء ثغرات إدارية ومالية وشبهات فساد طالت عمليات التوزيع والإغراق التمويني وتجهيز المخيمات.

المبحث الثاني: الأبعاد التنفيذية والإجرائية والتحديات الميدانية للسياسات الحكومية

شهد العراق تحولات ميدانية واجتماعية خطيرة جراء موجات النزوح الشديدة، لا سيما عقب سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي على ما يقارب ثلث مساحة البلاد في حزيران/يونيو عام ٢٠١٤، مما أدى إلى نزوح ملايين المواطنين من محافظات نينوى

والأنبار، وصلاح الدين، وقاطع من ديالى وكركوك، وبابل. وفرض هذا الوضع الاستثنائي على الأجهزة الحكومية والمؤسسات القطاعية الاستجابة الميدانية الفورية للحد من تفاقم الكارثة الإنسانية.

المطلب الأول: الاستجابة القطاعية للمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية

تضافرت جهود المؤسسات والوزارات العراقية بالتعاون مع المنظمات الدولية والأممية لإدارة أزمة النزوح وفق الأدوار الميدانية والقطاعية الموضحة آتياً:

- **وزارة الهجرة والمهجرين:** تولت الوزارة التنسيق المباشر لإقامة مخيمات النزوح في المحافظات المستقبلة وفي إقليم كردستان العراق، وتأمين السلال الغذائية والمواد العينية الطارئة، وإدارة خطط العودة الطوعية للمناطق المحررة وصرف المنح المالية المخصصة لدعم استقرار العائلات العائدة (منحة المليونين ومليون ونصف دينار).
- **وزارة الصحة:** عملت الوزارة على تشكيل المفارز والعيادات الطبية المتنقلة داخل المخيمات، وإطلاق الحملات الوطنية الشاملة للتلقيح والوقاية من الأمراض الانتقالية، وتقديم الرعاية الصحية الأولية مجاناً للنازحين في جميع المحافظات، وتحويل الحالات الحرجة للمستشفيات العامة.
- **وزارة التربية:** اعتمدت الوزارة نظام الاستضافة السريع لطلبة المناطق المهجرة في مدارس المحافظات المضيفة، وإنشاء المدارس الكرفانية والمؤقتة داخل مخيمات العائلات النازحة لضمان عدم انقطاع الأطفال عن التعليم وسد الفجوات الدراسية وإعادة فتح المراكز الامتحانية الشاملة.
- **وزارتا العمل والشؤون الاجتماعية والتخطيط:** نهضت وزارة العمل بوضع آلية

استثناء سريعة لشديدي الفقر من النازحين لإدراجهم ضمن شبكة الحماية الاجتماعية وصرف رواتب الرعاية، بينما تولت وزارة التخطيط إعداد مسوحات دورية لرصد مؤشرات الفقر والعشوائيات والبطالة الناتجة عن نزوح اليد العاملة.

- **صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية:** تأسس بناءً على قانون الموازنة الاتحادية، وتولى مهام التنسيق مع المؤتمرات الدولية والجهات المانحة لتأمين التمويل اللازم لإعادة بناء البنى التحتية المهدومة (كالجسور، وشبكات المياه والكهرباء، والمستشفيات والمدارس) في المناطق المحررة لتشجيع العودة.
- **المنظمات الدولية وجمعية الهلال الأحمر:** اضطلعت جمعية الهلال الأحمر العراقي والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بأدوار مساندة في تقديم الإغاثة العاجلة، وإدارة قواعد البيانات الوطنية عبر نظام مصفوفة تتبع النزوح (DTM) المسؤولة عن توثيق الأعداد وحركة التنقل والسكن.

المطلب الثاني: جغرافية النزوح وحجم الانتشار السكاني بين المحافظات

شكلت حركة النزوح إعادة خريطة ديموغرافية واضحة في توزيع السكان بين المحافظات الطاردة والبديلة، بناءً على بيانات مصفوفة تتبع النزوح (DTM) الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة وبيانات وزارة الهجرة:

المحافظة الطاردة (المصدر)	نسبة النازحين من إجمالي البلاد (%)	أبرز محافظات الاستضافة والانتشار	نسب التوزيع المئوية في الاستضافة
الأنبار	41.7%	بغداد، السليمانية، كركوك، البصرة	بغداد (٩٤.٩%)، السليمانية (٣.٢%)، كركوك (١.٣%)

المحافظة الطاردة (المصدر)	نسبة النازحين من إجمالي البلاد (%)	أبرز محافظات الاستضافة والانتشار	نسب التوزيع المئوية في الاستضافة
صلاح الدين	17.9%	كركوك، بغداد، السليمانية، البصرة	كركوك (٤٧.٤%)، بغداد (٤٤.٤%)، السليمانية (٥.٨%)
كركوك	16.7%	داخل المحافظة، بغداد	داخل كركوك (٩٥.٤%)، بغداد (٣.٧%)
نينوى	7.7%	بغداد، كركوك، السليمانية، البصرة	بغداد (٤٨.٧%)، كركوك (٢٣.٤%)، السليمانية (٢٠.٠%)
ديالى	6.7%	السليمانية، بغداد، كركوك	السليمانية (٤٦.٧%)، بغداد (٤٠.٦%)، كركوك (١١.٨%)
بغداد (الأطراف)	6.6%	داخل العاصمة، السليمانية	بغداد (٨٣.٩%)، السليمانية (١٣.٢%)
بابل	2.6%	بغداد، السليمانية	بغداد (٦٩.٧%)، السليمانية (٢٨.٧%)

توضح المحصلة الإحصائية للانتشار السكاني والاضطراب التجمعي أن محافظة بغداد احتلت المرتبة الأولى كأعلى محافظة استيعاباً واستضافةً للنازحين بنسبة بلغت ٦٢.٠% من إجمالي النازحين المنتشرين في المحافظات الاتحادية، تلتها محافظة كركوك بنسبة ٢٧.٨%، ثم محافظة السليمانية بنسبة ٨.٧%، ومحافظة البصرة بنسبة ١.٦%.

المطلب الثالث: العقبات والتحديات الميدانية المعرقلة لسياسات العودة والحسم

رغم النجاح العسكري الكبير في إعلان تحرير الأراضي وإعادة السيطرة على المدن، إلا أن خيارات العودة المستدامة وإغلاق المخيمات بصورة نهائية واجهت عوائق ميدانية وحضارية معقدة:

- **العقبات الأمنية والمخلفات الحربية:** عدم تطهير مناطق واسعة من الألغام العشوائية والأجهزة المتفجرة المبتكرة ومخلفات الحرب غير المنفجرة، إضافة إلى المخاوف الأمنية المتبقية من أنشطة خلايا داعش النائمة والتخوف من الخروقات الأمنية الفجائية في الأرياف والبساتين.
- **المشكلات والنزاعات العشائرية والاجتماعية:** تصاعد المطالبات بالثأر والديات العشائرية، ورفض بعض البيئات المحلية عودة العوائل التي ارتبط أو اشتبه ارتباط أبنائها بالتنظيمات الإرهابية، مما خلف حالة شائكة من الاستبعاد الاجتماعي والرفض المجتمعي الذي يهدد السلم الأهلي.
- **التردي الخدمي والاقتصادي وتدمير البنى التحتية:** الدمار الشامل الذي لحق بالمشاريع الخدمية من شبكات الكهرباء، ومحطات تحلية وتصفية المياه، والمستشفيات والمدارس، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة وغياب الفرص الاقتصادية وتدمير الأراضي الزراعية والمحال التجارية.
- **الملف المعقد للمناطق المتنازع عليها:** استمرار الخلافات الإدارية والأمنية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في مناطق المادة (١٤٠) مثل سنجار، وطوز خورماتو، وجلولاء، ويثرب، وجرف الصخر، مما حال دون توحيد الإدارة الميدانية وتطبيق خطط الإعمار والعودة المنتظمة.

المبحث الثالث: التفاعلات السياسية، التمويل الحكومي، والآفاق المستقبلية

شكلت أزمة النزوح والهجرة الداخليتين اختباراً حقيقياً لطبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، إذ كشفت عن حجم أثر التجاذبات السياسية والتنافس الحزبي والمذهبي في إطالة أمد الأزمة أو عرقلة مسارات العودة والحلول الدائمة.

كما عكس حجم التمويل والتخصيصات المالية الرسمية حجم الفجوة بين الاحتياجات الميدانية الفعالية وبين قدرة المنظومة الإدارية على الاستجابة.

المطلب الأول: أثر التفاعلات السياسية الداخلية والتأثيرات الإقليمية

لم يخل ملف النزوح والإغاثة من التأثيرات المباشرة للتوافقات والتجاذبات السياسية الداخلية والخارجية التي حكمت المشهد العراقي:

- **نظام المحاصصة السياسية وتسييس الملف الإنساني:** أثر اعتماد نظام المحاصصة الحزبية والطائفية في إدارة المؤسسات والوزارات التنفيذية على كفاءة الاستجابة لأزمة النزوح، حيث تم في حالات عدة استخدام البطاقات التموينية وتوزيع المساعدات وإحصاءات النازحين كأوراق ضغط انتخابية أو لتسويق مكاسب سياسية ومناطقية وممارسة النفوذ المحلي.
- **التغيرات الديموغرافية واستهداف الأقليات:** تعرضت المكونات والأقليات الدينية والعرقية (كالمسيحيين، والأيزيديين، والشبك، والصابئة المندائيين) في نينوى وسهل نينوى وسنجار لجرائم استهداف منهجي وتطهير عرقي من قبل الجماعات المتطرفة، مما أدى إلى موجات هجرة قسرية حادة خارج البلاد تسببت في إحداث تراجع ديموغرافي خطير في خريطة التنوع التاريخي للعراق.
- **التأثيرات الإقليمية والصراعات المجاورة:** ألقت حالة عدم الاستقرار الإقليمي، ولا سيما تداعيات الصراع المسلح في سوريا وتمدد الجماعات الإرهابية عبر الحدود، بظلالها على الملف الأمني العراقي، حيث تداخل ملف النازحين العراقيين مع تدفقات اللاجئين المسلحين والعوائل المترابطة أمنياً (كمعضلة قاطني مخيم الهول في سوريا)، مما خلق تعقيدات أمنية وسياسية إضافية للسياسة الحكومية.

المطلب الثاني: التمويل الحكومي وحجم الإنفاق المالي (٢٠١٤–٢٠١٧)

تطلبت الاستجابة الحكومية لموجة النزوح القاسية عقب عام ٢٠١٤ تخصيص مبالغ مالية هائلة من الموازنات الاتحادية العامة لتأمين منح العوائل المباشرة وإقامة المخيمات والخدمات الأساسية.

فيما يلي التفصيل المالي والبياني للمبالغ المصروفة من قبل وزارة الهجرة والمهجرين واللجنة العليا لإغاثة ودعم النازحين للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ (بالدينار العراقي):

السنة المالية	مبالغ المنح المالية المصروفة للنازحين (د.ع)	النسبة من إجمالي المنح (%)	مبالغ الإيواء والإغاثة والخدمات (د.ع)	النسبة من إجمالي الإيواء (%)
2014	345,916,940,000	24%	198,741,441,750	38%
2015	577,248,000,000	40%	97,450,000,000	19%
2016	410,757,750,000	29%	117,932,000,000	22%
2017	98,966,500,000	7%	108,774,835,392	21%
المجموع الإجمالي	1,432,889,190,000	100%	522,898,277,142	100%

المطلب الثالث: الآفاق والسيناريوهات المستقبلية لملف النزوح والعودة (دراسة استشرافية استراتيجية)

تستوجب معالجة الملفات الإنسانية المعقدة اتخاذ أدوات التفكير الاستشرافي للتحقق من أبعاد الأزمة ومساراتها المستقبليّة. إن ملف النزوح الداخلي في العراق لا يمثل أزمة مؤقتة تنتهي بانتهاء العمليات العسكرية، بل أضحى مركبًا معقدًا تتداخل فيه الأبعاد السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والاقتصادية. يهدف هذا المطلب إلى بناء

ثلاثة سيناريوهات مستقبليّة تحاكي المسارات المتوقعة لملف النزوح والعودة في العراق، مع تحديد المحركات الحاكمة والمخرجات المترتبة على كل سيناريو.

أولاً: المنطلق المنهجي للدراسات الاستشرافية في الأزمات المركبة

تعتمد صياغة السيناريوهات الاستشرافية على تفكيك واقع الظاهرة لتحديد المتغيرات الحاكمة (Driving Forces) والفاعلين المؤثرين في رسم الملامح المستقبلية لملف النزوح والعودة في العراق:

١. تحديد المتغيرات الحاكمة:

- **العامل الأمني والعسكري:** مدى فرض الدولة لسيادتها ومسألة ضبط السلاح، وإحكام السيطرة على المناطق المحررة والمتاخمة.
- **التمويل المالي والنزاهة:** حجم التخصيصات المالية الموجهة للإعمار والتعويضات، ومدى الخضوع لمعايير الحوكمة والشفافية.
- **الإرادة السياسية والمحاصصة:** مستوى التوافق بين القوى السياسية لتحييد الملف الإنساني عن الصراعات الانتخابية والمناطقية.
- **الاستقرار الاجتماعي والعدالة الانتقالية:** مدى القدرة على حل النزاعات العشائرية والقبول المجتمعي لعودة جميع الفئات.
- **التداخلات الإقليمية والصراعات المجاورة:** أثر التحولات السياسية والأمنية في دول الجوار (كالأوضاع في سوريا) على أمن الحدود واستقرار المدن.

٢. فرضيات التنبؤ الاستراتيجي: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن مسار ملف النزوح سيتحدد بناءً على مدى قدرة المنظومة المؤسسية على

التحول من الاستجابة الطارئة إلى الحلول المستدامة عبر إشاعة آليات الحوكمة ورسخ معايير النزاهة في الإدارة والإنفاق.

ثانياً: السيناريو الأول – سيناريو "الجمود الهيكلي وديمومة النزوح" (السيناريو السلبي / التشاؤمي)

يقوم هذا السيناريو على فرضية استمرار التحديات الحالية دون معالجات جذرية، مع تغليب المصالح الحزبية والمناطقية وضبط الملف الإنساني ضمن مناورات الصراع السياسي، مما يعرقل خيارات العودة المستدامة ويؤسس لحالة من النزوح الدائم.

١. المحركات والمدخلات الحاكمة:

- **تعثر خطط إعادة الإعمار وتراجع التمويل المالي:** انخفاض التخصيصات المالية الموجهة لصندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة، مع تراجع الدعم الدولي بسبب الأزمات العالمية الموازية، وتأخر صرف التعويضات المالية للمواطنين بموجب القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩.[7]
- **تنامي السيطرة اللامؤسسية في بعض المناطق:** استمرار غياب التوافق الأمني والإداري في مناطق حيوية (مثل سنجار، وجرف الصخر، ويثرب)، مما يمنع الأهالي من العودة لعدم توفر الطمأنينة الأمنية والسياسية.
- **استغلال الملف في التنافس الانتخابي والتغيير الديموغرافي:** استخدام ملف النازحين كأداة للضغط السياسي أو لإحداث فرز سكاني يخدم أطرافاً محددة أثناء الاستحقاقات الانتخابية.

- **تفشي الفساد المالي وضعف الرقابة:** استمرار الثغرات الإدارية في توزيع المساعدات وتجهيز المخيمات بعيداً عن أعين الأجهزة الرقابية، مما يهدر الموارد المخصصة للدعم.

٢. المخرجات والتداعيات المتوقعة:

- **تكرس ظاهرة "النزوح المزمن":** تحول المخيمات ومناطق العشوائيات حول المدن الكبرى (كبغداد، وأربيل، والسليمانية) إلى تجمعات سكنية دائمية تعاني من فقر بنيوي وتدهور الخدمة.
- **تفاقم المشكلات الاجتماعية والتعليمية:** اتساع نسبة تسرب الأطفال النازحين من التعليم، وارتفاع معدلات البطالة والجريمة، مما ينشئ جيلاً يفتقر للفرص الاقتصادية والاجتماعية المتكافئة.
- **تهديد السلم الأهلي:** استمرار حالة التوتر العشائري والمجتمعي، وارتفاع منسوب الاحتقان السياسي في المناطق التي شهدت تغييراً ديموغرافياً قسرياً.

ثالثاً: السيناريو الثاني – سيناريو "الاندماج المحلي والتكيف القسري" (السيناريو الواقعي / التجريبي)

يتأسس هذا السيناريو على واقعية تسليم الأطراف المعنية بصعوبة إعادة جميع النازحين إلى مناطقهم الأصلية، والتجهيز للحل البديل المتمثل في الاندماج المحلي والسكن الدائم في المحافظات المضيفة.

١. المحركات والمدخلات الحاكمة:

- **استمرار التعقد الأمني والاجتماعي في مواطن الأصل:** اقتناع أعداد

كبيرة من النازحين بعدم إمكانية العودة لمدنهم الأصيلة بسبب الدمار الكامل للبنى التحتية، أو وجود قطيعة اجتماعية وعشائرية تحول دون استقرارهم.

- **توفر فرص الاستقرار النسبي في مناطق النزوح:** اندماج الأسر النازحة في سوق العمل المحلي بالمحافظات المضيفة، والتحاق أبنائهم بالمدارس والمعاهد، وتأسيس علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة.
- **توجه المنظمات الدولية ونظام الإغاثة نحو الحلول البديلة:** دعم البرامج الأممية والدولية لمشروعات التمكين الاقتصادي والاندماج المحلي بدلاً من التركيز حصراً على خيار العودة القسرية أو التعسفية.

٢. **المخرجات والتداعيات المتوقعة:**

- **الإغلاق الشكلي للمخيمات:** تحويل النازحين من صفة "نازح في مخيم" إلى مقيم أو ساكن دائم في أحياء سكنية وعشوائيات ضمن حدود المحافظات المستقبلة.
- **إعادة رسم الخريطة الديموغرافية والانتخابية:** تغير النسب السكانية وموازين التمثيل الانتخابي في المحافظات المضيفة والمحافظات الطاردة بصورة دائمة، مما يؤثر في استحقاقات التنمية المحلية.
- **فقدان وتصفية العقارات الأصلية:** لجوء النازحين إلى بيع أراضيهم ومنازلهم في مناطقهم الأصلية بأسعار بخس نتيجة فقدان الأمل في العودة، مما يؤسس لتغيير ملكيات العقارات بشكل غير متوازن.

رابعاً: السيناريو الثالث – سيناريو "الاستقرار بالحوكمة والحلول المستدامة" (السيناريو الإيجابي / المأمول)

يعبر هذا السيناريو عن المسار النموذجي الذي يتحقق عندما تتوفر الإرادة السياسية، وتُطبق معايير الشفافية والنزاهة، وتُعلَى سيادة القانون لحسم الملف الإنساني بصورة دائمية وشاملة.

١. المحركات والمدخلات الحاكمة:

- **تحييد الملف الإنساني وإرساء الشفافية:** إبعاد قضايا النازحين عن التجاذبات السياسية، وإخضاع عمليات التمويل والإعادة لرقابة مباشرة من هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية الاتحادي.
- **تطبيق برنامج شامل للعدالة الانتقالية والمصالحة:** اعتماد مسار قضائي عادل يحاسب المرتكبين الحقيقيين للجرائم، مع فصل العوائل عن أفعال أبنائها وتفعيل برامج المصالحة المجتمعية برعاية رسمية وعشائرية.
- **توفير التخصيصات المالية والإعمار المستدام:** إطلاق موازنات مالية موجهة لإعادة بناء البنى التحتية للمناطق المحررة وتسريع صرف حقوق التعويضات المالية وفق أطر زمنية محددة.
- **معالجة الملفات الأمنية والإدارية في المناطق المتنازع عليها:** التوصل إلى اتفاقات أمنية وإدارية بين بغداد وأربيل لإنهاء حالة ازدواجية السلطة وإعادة الاستقرار الكامل لسنجار ومحيطها.

٢. المخرجات والتداعيات المتوقعة:

- **حسم ملف النزوح والعودة الطوعية الكريمة:** إغلاق جميع المخيمات والمقرات المؤقتة بصورة نهائية، وضمان عودة المواطنين لبيوتهم وأراضيهم بكرامة وأمان.
- **تعزيز المواطنة والسلم المجتمعي:** إعادة بناء النسيج الاجتماعي العراقي، وتقوية أواصر الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وتجفيف بيئات التطرف العنيف.
- **رفع كفاءة الأداء المؤسسي:** إثبات قدرة الدولة العراقية على إدارة الأزمات الإنسانية الكبرى وفق المعايير الدولية والوطنية للحوكمة والنزاهة.

خامساً: متطلبات وآليات ترجيح السيناريو الإيجابي (خارطة طريق تنفيذية)

لتحقيق مقومات السيناريو الإيجابي وتفادي تبعات السيناريوهات السلبية، يتوجب على المؤسسات الحكومية اعتماد الخارطة التنفيذية التالية:

١. المحور التشريعي والقضائي:

- إقرار تعديلات قانونية تضمن حماية ضحايا التهجير وتجريم التغيير السكاني القسري صراحة.
- تشكيل لجان قضائية جوالة لتسليم المستمسكات الثبوتية وحسم دعاوى التعويضات في مناطق العودة مباشرة.

٢. المحور التنفيذي والمالي:

- تأسيس منصة إلكترونية موحدة ومفتوحة تحت إشراف هيئة النزاهة لتتبع

صرف منح النازحين وتوزيع المساعدات لمنع الهدر والفساد.

- تركيز الإنفاق المالي على مشاريع البنى التحتية الأساسية (الماء، الكهرباء، الصحة، والتعليم) في القرى والمدن المحررة لتشجيع الاستقرار.

٣. المحور الاجتماعي والأمني:

- عقد مؤتمرات صلح عشائري ومجتمعي برعاية قضائية لرفع الحيف عن الأسر غير المتورطة بأعمال إرهابية وضمان عدم التعرض لها.
- إنهاء مظاهر السلاح خارج إطار الدولة في جميع المناطق المحررة والمتاخمة لضمان بيئة آمنة مستدامة.

أولاً: الاستنتاجات

١. **تأثير هشاشة المنظومة الإدارية:** كشفت أزمة النزوح القسري بعد عام ٢٠٠٣، وبشكل خاص عقب سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي عام ٢٠١٤، عن هشاشة المنظومة الإدارية والأمنية والدفاع المدني في التعامل مع الكوارث السكانية المركبة، مما ألقى بجهد ثقيل على عاتق المنظمات الدولية والأممية وجمعية الهلال الأحمر.

٢. **الفجوة بين النص والممارسة:** نجحت الدولة العراقية في صياغة أطر قانونية وتوجيهية متقدمة من حيث النصوص (مثل السياسة الوطنية لعام ٢٠٠٨)[3]، إلا أن مرحلة التطبيق الميداني اصطدمت بعدم كفاية التخصيصات المالية وضغوط الفساد والمحاصصة الإدارية والتشتت المؤسسي.

٣. **التحديات المجتمعية والبنيوية:** شكلت عقبة النزاعات العشائرية والرفض المجتمعي لعوائل المشتبه بانتمائهم لداعش، إضافة إلى وجود الألغام

والمخلفات الحربية ودمار الممتلكات والخدمات، الحائل الأساسي والرئيسي دون العودة الكاملة والآمنة للنازحين لمناطقهم الأصلية.

٤. **اشتراطات الحسم النهائي:** يُعتبر حسم ملف النزوح الداخلي بصورة نهائية مرهوناً بإنهاء حالة التسييس وتطبيق العدالة الانتقالية الشاملة والمصالحة المجتمعية، وتوفير الخدمات العامة ومناخ الأمن والاستقرار في المحافظات والمناطق المحررة والمتنازع عليها.

٥. **أهمية النهج الاستشرافي:** أظهرت الدراسة الاستشرافية للسيناريوهات المستقبليّة أن سيناريو "الاستقرار بالحوكمة والحلول المستدامة" يظل المسار الوحيد الكفيل بإنهاء المعاناة الإنسانية وإعادة بناء النسيج الاجتماعي، بينما يؤدي استمرار الجمود أو الاندماج القسري إلى ترسيخ الفقر والعشوائيات وتفكيك السلم الأهلي.

ثانياً: التوصيات

١. **تحديث التشريعات النافذة:** إعادة تعديل قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩[6] وإدراج نص صريح يجرّم التهجير القسري والتغيير الديموغرافي باعتبارها من الجرائم المهددة للأمن القومي والإنساني.

٢. **تسريع آليات التعويض العقاري:** تبسيط الإجراءات الإدارية والمالية الخاصة باللجان الفرعية لتعويض المتضررين بموجب القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩[7]، وتأمين التخصيصات اللازمة في الموازنات المباشرة لصرف مبالغ التعويض دون إبطاء.

٣. **تفعيل المصالحة المجتمعية:** رعاية برامج حوار عشائري ومجتمعي تنفذها الحكومة والوجهاء لحل ملف العوائل المتبقية وتسهيل اندماجهم

وتفكيك النزاعات المجتمعية في المناطق المحررة تحت سقف العدالة والنزاهة القضائية.

٤. **حسم ملف إدارة المناطق المتنازع عليها:** بناء تفاهمات أمنية وإدارية دائمة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان لتأمين سنجار والمناطق الحدودية لضمان العودة الطوعية الآمنة لجميع الأقليات والمكونات وتوفير مخصصات الإعمار.

٥. **تعزيز الحوكمة والرقابة المالية:** تأسيس منصة إلكترونية رقمية موحدة تحت إشراف هيئة النزاهة والديوان الأعلى للرقابة المالية لتتبع توزيع المساعدات وتجهيز المخيمات ومنح العودة لمنع شبهات الفساد والهدر المالي.

قائمة المصادر والمراجع (الهوامش)

١. مفتن، أحمد قاسم. (٢٠١٨). أزمات النزوح في العراق (جغرافيا الانتشار وسياسات الدعم والإغاثة). بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
٢. جاسم، عزيز جبر. (٢٠١٦). الاستقرار السياسي والتحديات الديموغرافية في العراق بعد ٢٠٠٣. بغداد: دار الكتب والوثائق.
٣. الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي. (٢٠٠٨). السياسة الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي في العراق. بغداد.
٤. دستور جمهورية العراق. (٢٠٠٥). بغداد: جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠١٢.
٥. مجلس النواب العراقي. (٢٠٠٩). قانون وزارة الهجرة والمهجرين رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩. بغداد: الوقائع العراقية.
٦. المجلس الأعلى للقضاء العراقي. (١٩٦٩). قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل. بغداد: الوقائع العراقية.
٧. مجلس النواب العراقي. (٢٠٠٩). قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩. بغداد: الوقائع العراقية.
٨. الرسول، عباس فاضل. (٢٠٢٠). العدالة الانتقالية والحوكمة وأثرهما في حسم أزمات النزوح القسري. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد.